

أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المصرية)

أ / حسام حسن محمود الشعراوي

مدرس مساعد بقسم المحاسبة
المعهد العالى للحاسب العالى
كينج مريوط

Abstract

The modern concept of risk management is an important part of the company's management, which is considered one of the most important internal mechanisms of corporate governance, especially after the recent global financial crisis. This study examines the impact of the application of enterprise risk management (ERM) on earnings quality for a sample of 36 firms listed in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2008 to 2010. ERM serves the goals of the strategic management which focuses on achieving a competitive advantage for the company in the long term. Despite the recommendations of COSO , SOX, and others to adopt risk management , the benefits resulting from its application are still not clear . The results indicate that ERM has significant negative influence on the discretionary accruals as a reverse indicator of earnings quality.

Keywords : Enterprise risk management; Earnings quality ; internal control .

ملخص البحث

تعد إدارة المخاطر بمفهومها الحديث جزءاً هاماً بالنسبة لإدارة الشركة ، حيث تعتبر أحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ، وخاصة بعد الأزمات المالية العالمية الأخيرة . وتتناول الدراسة إختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر المتكاملة على جودة الأرباح لعينة من ٣٦ شركة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ . إذ تخدم إدارة المخاطر أهداف الإدارة الاستراتيجية من خلالها تركيزها على تحقيق ميزة تنافسية للشركة فى الأجل الطويل. ويرغم توصية لجنة COSO و SOX وغيرهما بضرورة تبني إدارة للمخاطر فإن تطبيقها والمنافع الناتجة عنها لايزال غير كافي . وقد توصل الباحث إلى وجود أثر معنوي وسلبى لتطبيق إدارة المخاطر على الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة الأرباح.

^١ بحث مشتق من رسالة لدرجة دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية

١ - مقدمة

على جودة المعلومات وجودة الأرباح (e.g., Givoly & Hayan 2000 ; Ko rdLouie et al. 2014). كما تناول البعض دراسة أثر جودة الرقابة الداخلية (كآلية لإدارة المخاطر) على جودة الأرباح (Doyle et al. 2013; Song & Kemp 2007). كذلك اهتم بعض الدراسات باختبار أثر جودة المراجعة على جودة الأرباح (e.g., Balsam et al. 2003; Hamilton et al. 2005) وتلقى إدارة المخاطر اهتماماً كبيراً من جانب العديد من الشركات في ظل البيئة التنافسية العالمية الحالية. فقد حدث تحول كبير في الطريقة التي يتم بها التعامل مع المخاطر في السنوات الأخيرة نتيجة للآزمة المالية العالمية. إذ اتجه العديد من الشركات إلى التعامل معها من منظور فردي، وغير مخطط إلى إدارة المخاطر من منظور شامل يركز على كافة المخاطر المحتملة، استناداً إلى إطار منهجي المشروع - Enterprise Risk Management (ent

وقد تناول العديد من الدراسات تأثير تبني إدارة المخاطر ERM على تحقيق قيمة للمساهمين (e.g., Beasley et al. 2008; Hoyt & Liebenberg 2011; Hoyt & Liebenberg 2008)، أو على الأداء المالي للشركة (e.g., Gordon et al., 2009; Grace et al 2013; Pa gach & Warr -2010).

تعرض العديد من الدراسات للعوامل المؤثرة في جودة الأرباح (e.g., Soderstrom and aio 2009 Brochet et -Sun 2007; G al. 2013)، والتي يُمثل بعضها من وجهة نظر الباحث محددات لجودة الأرباح، ويُمثل بعضها الآخر المناخ العام الذي يُعد من خلاله القوائم المالية، بينما يُمثل البعض الثالث دوافع إعداد التقرير المالي. وقد ركز معظم الدراسات في هذا الصدد على أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS على جودة الأرباح (e.g., Jansson et al. 2013; Houque et al. 2012 ; Brochet et al. 2013; Paananen 2008). بينما أهتم بعض الدراسات باختبار أثر العوامل المؤسسية من نظام قانوني، ونظام سياسي، وخصائص الشركة، وخصائص الدولة على جودة الأرباح (e.g., Gaio 2009 ; Paiva & Lourenco 2010 ; Soderstrom and Sun 2007). كما ركز بعض الدراسات على أثر تعديل القوائم المالية restatement على جودة الأرباح (e.g., Xio & Min 2011). وأختبر البعض الآخر أثر طرح الأسهم للاكتتاب العام لأول مرة على جودة الأرباح (e.g., Ball & Shivakumar, 2008). كما أهتم العديد من الباحثين بأثر حوكمة الشركات على جودة الأرباح (e.g., Klai & Omri 2011; Ball esta & Meca 2007; Agrawal & Ch- adha 2005; Mark & Rebecca 2010) وقد ركز بعض الدراسات على اختبار أثر التحفظ المحاسبي (كآلية لإدارة المخاطر)

، والتي تُعد بدورها جزءاً من نظام الحوكمة ككل في المنظمة.

وتتناول العديد من الدراسات العوامل المؤثرة على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية ، حيث ركز معظم الدراسات على آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة الأرباح ، ولكن لم تتل إدارة المخاطر كآلية داخلية لحوكمة الشركات الاهتمام الكافي من قبل الباحثين كأحد العوامل المؤثرة على جودة الأرباح وجودة التقارير المالية . إذ أهتم معظم الدراسات في مجال التمويل بالعوامل التي تؤثر على إتخاذ قرار تبني إدارة للمخاطر ، وأثر ذلك التبنى على أداء الشركة وخاصة عند وجود إدارة مخاطر فعالة . بينما أهتم معظم الدراسات في مجال المحاسبة بالدور المشترك للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأثره على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية . بينما ركز بعض الدراسات على دور المراجع الخارجي ، ولجنة المراجعة ، والمدير المالي في إدارة المخاطر ، وأثر ذلك على تحسين جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية .

وقد تناول العديد من الدراسات التحفظ المحاسبي والتحوط باعتبارهما من آليات إدارة المخاطر وأثرهما على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية .

ومن ناحية أخرى ، فإن معظم الدراسات التي تعرضت للعوامل المؤثرة على جودة الأرباح ، ركزت على آليات حوكمة الشركات المتعلقة بمجلس الإدارة ، أو لجنة المراجعة ، أو هيكل التمويل ، وأثرها على جودة الأرباح . لذا سيقوم الباحث باختبار أثر تطبيق إدارة

وقد ركز معظم الدراسات في مجال التمويل على تناول أثر تبني إدارة المخاطر ، وحوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المالية ، وخاصة بشركات التأمين والبنوك (e.g.,Beasley et al. 2008 ; Hoyt & Liebenberg 2008, 2011; Tahir et al. 2011) . بينما ركز معظم الدراسات المحاسبية على شكل وطبيعة الإفصاح عن المخاطر في التقرير المالي للشركة (e.g.,Korosec & Horvat 2005; Linsley et al 2006 ;Rajab & Handley,2009) . وتناول معظم الدراسات في مجال المراجعة علاقة إدارة المخاطر بالمراجعة الداخلية. (e.g.,Castanheira et al.2010) (Schneider et al. 2011) . وقد اعتبر البعض أن التحفظ المحاسبي يُعد آلية لإدارة المخاطر يتم القيام بها للحد من مخاطر تدهور أسعار الأسهم وخطر الإفلاس ، وخطر تدهور التدفقات النقدية التشغيلية- (Moradza, et al. 2011; Biddle et al. 2013) .

وقد قدمت لجنة COSO في عام 2004 إطاراً متكاملًا لإدارة مخاطر المشروع ERM ، وفي نفس السياق ، قدم معيار ISO 31000 (الصادر في عام 2009 مجموعة من المبادئ لإدارة المخاطر ، وإطاراً لعملها وتنفيذها بطريقة تصلح للتطبيق على أي نوع من المنظمات سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، أو تنتمي للقطاع العام. كما أوضح (McNally et al. 2014) أن الرقابة الداخلية تُعد جزءاً من إدارة المخاطر ERM

٢٠١١ ، يكون لمجلس الإدارة الحق فى تكوين لجان من أعضائه ومن غيرهم للقيام بمهام محددة. وتعد لجنة المخاطر إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ، والتي يتم تشكيلها وفقا لإجراءات عامة يضعها المجلس والتي تتضمن تحديد مهام اللجنة ، ومدة عملها ، وصلاحياتها وبالتالي يركز هذا البحث على دراسة أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية فقط . وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث البنوك وشركات التأمين ، حيث أنهما يخضعان لقواعد مختلفة. إذ تستمد البنوك قواعدها من السياسات التى يضعها البنك المركزى ، أما شركات التأمين فإنها تعمل وفقا للقواعد التى تضعها هيئة الرقابة على التأمين. بالإضافة إلى ما سبق، فإن قابلية النتائج التى سيصل إليها الباحث للتعميم ستكون مشروطة بقيود الدراسة التطبيقية .

ولتحقيق هدف البحث يقسم ما تبقى من البحث على النحو التالى:

٢- الإطار النظرى للدراسة ، ويتناول كل من مفهوم إدارة المخاطر، ومفهوم ومقاييس جودة الأرباح ، والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ، واشتقاق فرض البحث

٣- الدراسة التطبيقية ، وتتناول مجتمع وعينة الدراسة ، ومصادر البيانات ، وقياس متغيرات الدراسة ، والأساليب الإحصائية المستخدمة ، ونتائج اختبارات فرض البحث.

٤- خلاصة البحث وتوصياته .

المخاطر (كآلية داخلية من آليات الحوكمة) على جودة الأرباح. وبالتالي تتلخص مشكلة البحث فى الإجابة على التساؤل التالى:

ما هو أثر تطبيق إدارة المخاطر (كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات) على جودة الأرباح؟

وبالتالى يهدف هذا البحث إلى إختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح من خلال التطبيق فى الواقع العملى لعينة من شركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ، للتعرف على تأثير تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح فى التقارير المالية لهذه الشركات .

وتتبع أهمية هذا البحث من أنه يُعد أول بحث -

على حد علم الباحث - يتناول أثر تطبيق إدارة المخاطر المتكاملة بشكل منفصل (كآلية من آليات حوكمة الشركات) على جودة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية . إذ حظى موضوع إدارة المخاطر فى الآونة الأخيرة باهتمام كبير من قبل العديد من المنظمات المهنية COSO و INTOSAI من خلال إصدار العديد من الإصدارات والإرشادات التى توضح عملية إدارة المخاطر، وخاصة الدور الذى يمكن للمراجع الداخلى القيام به فى إدارة المخاطر . ورغم تناول العديد من الدراسات لإدارة المخاطر فى مجال التمويل ، إلا أنها لم تتل الاهتمام الكافى فى مجال المحاسبة وهو ما يحاول هذا البحث تغطيته .

كما تتبع أهمية هذا البحث من زيادة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر من قبل الجهات التنظيمية فى مصر، فوفقا لقواعد حوكمة الشركات فى مصر والصادرة فى فبراير

٢- الإطار النظري للدراسة

ويشمل مفهوم إدارة المخاطر بمدخلها التقليدي والحديث ، ومفهوم ومقاييس جودة الأرباح ، وعرض للدراسات السابقة التي تناولت آليات إدارة المخاطر وأثرها على جودة الأرباح ، واشتقاق فرض البحث .

١-٢ مفهوم إدارة المخاطر بمدخلها التقليدي والحديث

حدث تحول رئيسي في مجال إدارة المخاطر في تسعينات القرن الماضي ، فبدلاً من الاعتماد فقط على المدخل الفردي تم تحليل ومعالجة المخاطر ، وبدأت المنظمات في الاتجاه نحو مدخل شامل a holistic approach لإدارة المخاطر ، والذي يُعرف بإدارة مخاطر المشروع Enterprise Risk Management. ويوضح الجدول رقم (1) مقارنة بين كلا المدخلين .

جدول (١) مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث لإدارة المخاطر

مدخل إدارة المخاطر الحديث ERM	مدخل إدارة المخاطر التقليدي TRM
تظهر في سياق استراتيجية الأعمال	تعبر عن مخاطر فردية
تطوير محفظة للمخاطر	تحديد وتقييم المخاطر
التركيز على المخاطر الحرجة	التركيز على المخاطر بشكل منفصل
تعظيم المخاطر Risk optimization	تخفيف المخاطر
إستراتيجية المخاطر	تقييد المخاطر Risk limits
مسئولية المخاطر محددة	مسئولية المخاطر غير محددة
متابعة وقياس المخاطر	تحديد مقدار المخاطر بشكل عشوائي
كل شخص مسئول عن المخاطر	المخاطر ليست مسئولية احد

المصدر : نقلا عن (Saeidi et al.,2014)

وفي منتصف عام ٢٠٠٤ أصدرت لجنة COSO الإطار المتكامل لإدارة المخاطر ، حيث عرفت إدارة المخاطر بأنها عملية تتأثر بأعضاء مجلس الإدارة ، وإدارة الشركة ، وأى أشخاص آخرين ، وتطبق عند وضع استراتيجية

وقد عرف (CAS(2003) إدارة المخاطر بأنها الضوابط التي تقوم من خلالها المنظمة بتقييم ، ومراقبة ، واستخدام ، ومتابعة المخاطر من جميع المصادر بغرض زيادة قيمة المنظمة سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل.

قطاعات الإنتاج والخدمات خاصة مديري المخاطر طبقا لمستويات الأداء العالمية . كما تتبع الجمعية إدارة المخاطر وفقا للمعايير البريطانية لإدارة المخاطر .

من التعريفات السابقة ، يرى الباحث أنه يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها آلية حوكمة داخلية متكاملة ومنظمة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المنظمة سواء داخليا أو خارجيا مما يساعدها على تحقيق أهدافها سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل.

٢-٢ مفهوم ومقاييس جودة الأرباح

يوجد شبه إجماع من قبل الباحثين على أن جودة التقارير تبدأ من جودة الأرباح ، وبعبارة أخرى ، فإن معظم الباحثين قد استخدموا مقاييس لجودة الأرباح للتعبير عن جودة التقارير المالية (أبو الخير ، ٢٠٠٧) . وقد أشار Schipper and Vicent(2003) إلى أن جودة الأرباح هي مفهوم لجودة التقارير المالية ، وأنها مؤشر على جودة معايير المحاسبة ، حيث يتسم ربط جودة التقارير المالية بجودة الأرباح ببعض المزايا من الناحية العملية .

كما تقاس جودة الأرباح المحاسبية بمدى تعبير الأرباح المنشورة عن الربح الاقتصادي غير المنظور (Ball and Shivakumar, 2005) . ولكن تكمن المشكلة في أن الربح الاقتصادي غير المنظور لا يُعد معيارا للحكم على جودة الربح المحاسبي . ولذلك قدم الفكر المحاسبي العديد من المقاييس البديلة لجودة الأرباح. فقد صنف Herly(2015) مقاييس جودة الأرباح في ثلاث مجموعات :

الشركة ، ويتم تصميمها لتحديد الأحداث التي يمكن أن تواجه الشركة ، كما يتم إدارة هذه المخاطر في ضوء مستوى الخطر المقبول للشركة للحصول على توكيد معقول بشأن مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها .

وقد عرفها (Pagach & Warr, 2011) بأنها عملية يقوم بها المديرون بغرض تحليل مجموعة المخاطر التي تواجه الشركة ، وذلك للتأكد من أن المخاطر التي تقبلها الشركة في حدود قدرتها ، وأن المخاطر ' تدار بشكل كلي.

أما على المستوى الدولي فقد صدر معيارا عالميا من خلال المنظمة الدولية للمعايير أضفى طابعا رسميا على ممارسات إدارة المخاطر ليكون معترف بها عالمياً، ويحل محل المعايير المتعددة القائمة، وهو معيار ISO 31000 والصادر عام 2009 . وقد تم توحيد الارشادات الدولية لإدارة المخاطر في هذا بعنوان "إدارة المخاطر: المبادئ والارشادات". ويوفر هذا المعيار دليلا عمليا وحديثا لجميع المنظمات (خاصة أو عامة) لتحسين وتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر ، حيث أنه يقوم على المعايير السابقة لإدارة المخاطر والتجارب العملية الناجحة للمنظمات التي تستخدم تلك الاساليب .

أما في مصر تُعد الجمعية المصرية لإدارة المخاطر ERMA هي الهيئة المنوطة بها تأصيل تطبيق مفاهيم إدارة المخاطر ، حيث يساعد مجلس إدارة الجمعية عدد من اللجان المتخصصة . وتهدف هذه الجمعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تلخص في رفع سقف الأداء المهني للعاملين في مختلف

بعض النماذج المرتبطة بالاستحقاقات تم تناولها أيضا. وبرغم أن نماذج الاستحقاقات غير العادية حاولت التفرقة بين الاستحقاقات التي يتم إدارتها والتي لا يتم إدارتها، فإن النماذج المعتمدة على خصائص الأرباح تركز على ملاحظة تحقق الأرباح ومدى ارتباط ذلك بالتدفقات النقدية الرئيسية .

ثالثا: مجموعة المقاييس المعتمدة على

السوق

تسمى نماذج الجودة المعتمدة على السوق بهذا الاسم نظرا لاعتمادها على العلاقة بين البيانات المحاسبية وبيانات السوق مثل أسعار الأسهم . وتفترض هذه النماذج أن وظيفة الأرباح هي أن تعكس الدخل الاقتصادي كما يظهر من خلال عوائد الأسهم (Francis et al.,2004).

٢-٣ الدراسات السابقة التي تناولت إدارة

المخاطر وجودة الأرباح

تعد إدارة المخاطر إحدى الآليات الداخلية لحكومة الشركات (OECD,2009) ، وبرغم ذلك فإن معظم الدراسات التي أختبرت العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح تناولت آليات حوكمة الشركات الأخرى بخلاف آلية إدارة المخاطر كآلية داخلية للحكومة . إذ تناول العديد من الدراسات خصائص مجلس الإدارة (تكوينه ، حجمه ، استقلاله ، خبرته المالية ، ... إلخ) ، أو خصائص هيكل الملكية (الملكية المؤسسية ، كبار الملاك ، الملكية الإدارية ، ... إلخ) ، أو خصائص لجنة المراجعة (حجمها ، تكوينها ، خبرتها المالية ، ... إلخ) . ولا يوجد إلا عدد محدود من الدراسات التي أهتمت بعلاقة إدارة

تمثل الأولى مجموعة المقاييس المعتمدة على الاستحقاقات ، وتمثل الثانية مجموعة المقاييس المعتمدة على خصائص الأرباح . بينما تمثل الثالثة مجموعة المقاييس المعتمدة على السوق . وسيتم تناول هذه المجموعات بشئ من التفصيل كما يلي :

أولا: مجموعة المقاييس المعتمدة على الاستحقاقات :

يركز العديد من مقاييس جودة الأرباح على إختبار الأثر المباشر للاستحقاقات على جودة الأرباح . إذ تلعب الاستحقاقات دورا هاما في تحويل أو تعديل الاعتراف بالتدفقات النقدية عبر الزمن مما يؤدي إلى قياس الأداء بشكل أفضل (Dechow & Dichev,2002) . وتتكون الأرباح من التدفقات النقدية و الاستحقاقات ونظرا لاعتماد الاستحقاقات على الإختيار والتقدير فإن التدفقات النقدية تعد أكثر موثوقية من الأرباح (Dechow ,1994) . ويقوم العديد من مقاييس جودة الأرباح على أساس أن الاستحقاقات تقلل من جودة الأرباح (Francis et al.,2006) . ونظرا لاعتماد الاستحقاقات بطبيعتها على الحكم الشخصي فإنها تفتح الباب للانتهازية وإدارة الأرباح في الأجل القصير ، وخاصة إذا ما كانت تستخدم لإخفاء تغيرات هامة في التدفقات النقدية (Dechow & Schrand,2004).

ثانيا : مجموعة المقاييس المعتمدة على خصائص الأرباح :

توجد مجموعة كبيرة من نماذج قياس الجودة تركز على توزيع وخصائص الأرباح . ونظرا لأن الأرباح تشكل جزءا من الاستحقاقات فإن

المرتبطة بالأدوات المالية إلى أربعة أنواع هي مخاطر السوق ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة .

وصنف Cabedo & Tirado(2004) المخاطر الواجب الإفصاح عنها إلى مخاطر غير مالية ومخاطر مالية . كما صنف (2005) Abdelghany المخاطر التي تتعرض لها المنشآت الى ثلاثة أنواع وهي المخاطر المالية ، ومخاطر الأعمال ، والمخاطر العامة . وقد قام Kaplan & Mikes (2012) بتويب المخاطر إلى ثلاثة أنواع وهي : المخاطر التي يمكن تجنبها ، ومخاطر تنفيذ الاستراتيجية ، ومخاطر خارجية . وقد صنف نوفل(٢٠١٥) المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي إلى مجموعتين رئيسيتين أولهما ، مخاطر الصيرفة التقليدية ، ومخاطر الصيرفة الإلكترونية.

وفيما يختص بالمخاطر الأخرى التي تواجه المنشآت بخلاف المخاطر المتعلقة بالمشكلات المالية ، فقد قامت دراسة Linsley & Shrives (2005) باختبار إلى أى مدى تقوم الشركات البريطانية بالإفصاح عن المخاطر فى تقاريرها السنوية . وقد توصلت الدراسة إلى أن المنشآت لا توفر صورة كاملة عن المخاطر التي تواجهها ، وأن هناك حد أدنى للإفصاح عن المعلومات الكمية عن المخاطر ، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من معلومات الخطر التي تقوم المنشآت بالإفصاح عنها تحتوي على عبارات عامة عن سياسة الخطر . وفى نفس الإطار، تناولت دراسة - (Lajili & Zeghal 2005) الإفصاح عن المخاطر فى التقارير

المخاطر كآلية داخلية لحوكمة الشركات بجودة الأرباح . لذلك يمكن تقسيم الدراسات السابقة كما يلي

أولاً: الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المخاطر كآلية من آليات إدارة المخاطر

اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالإفصاح عن المخاطر ، فقد أصدر المعيار (IAS No.32) والخاص بالإفصاح والعرض للأدوات المالية . فوفقاً لهذا المعيار فإنه على المنشأة أن تفصح عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية ، وأن توضح أهدافها وسياساتها بالنسبة لإدارة المخاطر . وقد تناول Meier et al., (1995) المخاطر السياسية والإفصاح عنها بواسطة الإدارة ، وأشار الكاتب إلى أن هناك نوعين من المخاطر السياسية المحيطة بعمليات المنشأة ، وهى مخاطر عدم الاستقرار السياسى ، والتي ترتبط بالتغيرات فى الحكومات أو الحروب والثورات ، ومخاطر عدم استقرار سياسات الحكومة . ويتم الإفصاح عن هذين النوعان من المخاطر تحت مسمى المخاطر السياسية . كما صنفت دراسة (1997) ICAEW المخاطر التي تواجه المنشآت إلى مخاطر داخلية ومخاطر خارجية . وقد صنف المعيار الإستراتيجى No 5 الصادر عام ٢٠٠٠ المخاطر إلى سبعة أنواع هى مخاطر الصناعة وبيئة الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ، ومخاطر الأداء ، والمخاطر الشخصية ، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات ، والمخاطر المالية ، ومخاطر أخرى . بينما صنف معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) المقابل للمعيار الدولى رقم (٣٢) المخاطر

المحتوى للتقارير المالية من خلال إجراء دراسة استكشافية لثلاث شركات فرنسية كبرى . وقد أوضح Thuelin وزملاؤه وجود إفصاحات أخرى مثل الإفصاح عن المخاطر القانونية Legal risks ، والمخاطر البيئية ، والمخاطر الصناعية . كما أشار أيضا إلى إختلاف مصطلحات الإفصاح عن المخاطر من شركة لأخرى.

كما أوضحت دراسة Linsely & Lawrence (2007) من خلال استخدام تحليل المحتوى لاستكشاف الإفصاح عن المخاطر فى التقارير المالية للشركات البريطانية إلى أن قدرة مستخدمي القوائم المالية على قراءة وفهم المعلومات المرتبطة بالمخاطر تكون صعبة ، لذلك اقترحت الدراسة تحسين مستوى الإفصاح لمساعدة أصحاب المصالح على فهم أفضل لمخاطر الشركات .

ومن الجدير بالذكر، أن الإفصاح عن المخاطر قد زاد خاصة بعد الأزمات المالية العالمية الأخيرة . لذا بين Korosec and Horvat (2005) ضرورة توفير المعلومات عن التهديدات ، والمخاطر الأساسية ، والفرص الهامة فى المستقبل ، ووصف الإجراءات التى يتم اتخاذها لإدارة المخاطر . كما أوضح Rajab (2009) أن الإفصاح عن المخاطر يختلف بين الدول المختلفة وفقا للنظم القانونية والعوامل الثقافية ، والقواعد التنظيمية التى تنظم عملية الإفصاح ، بالإضافة إلى إختلاف الإفصاح عن المخاطر داخل الدولة الواحدة بين القطاعات المختلفة.

السنوية للمنشآت الكندية . وبينت أن الإفصاح عن المخاطر فى التقارير المالية يتم على ثلاثة مستويات ، يمثل المستوى الأول التقارير التى تقدم للإدارة التنفيذية وتتضمن إشراكهم فى تحديد المخاطر ، وقياسها، وتطور عملية مراقبتها ، حيث يساعد ذلك المستخدمين على زيادة كفاءة أداء المنظمة وتحقيق أهدافها من خلال إمدادهم بمعلومات إستراتيجية عن المخاطر التى تتعرض لها المنظمة . ويمثل المستوى الثانى التقارير التى ترفع لمجلس الإدارة لإحاطته بمستوى الرقابة لدى الإدارة التنفيذية ومدى نجاحها فى إدارة المخاطر . أما المستوى الثالث يمثل الإفصاح عن المخاطر فى صلب التقارير المالية ويخدم الأطراف الخارجية من مستثمرين وغيرهم ، حيث يقيم لهم معلومات كمية ونوعية بشكل رسمى ومنظم حول المخاطر المحتملة وكيفية إدارتها.

وكذلك أوضحت دراسة Linsely et al. (2006) التى قامت بدراسة استكشافية لممارسات الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية للبنوك البريطانية والبنوك الكندية انتشار الإفصاح الوصفى عن المخاطر بشكل أكثر من الإفصاح الكمي . كما أشار أيضا إلى أن معظم الإفصاحات فى البنوك تركز على مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر كفاية رأس المال ، و سياسات إدارة المخاطر ، والمخاطر التشغيلية ، ومخاطر سعر الفائدة على التوالى.

وقد اتفق Thuelin et al. (2006) مع الدراسة السابقة فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر حيث قام Thuelin وزملاؤه بتحليل

الاهتمام بالإفصاح عن إدارة المخاطر المستقبلية (Adams et al., 2011)، وخاصة مع ما تتطلبه عملية إعداد التقارير المتكاملة من دمج الأداء السابق مع الأحداث المتوقعة. وبناء عليه، فإن إدارة المخاطر ERM يمكن أن تلعب دورا كبيرا كمدخل أكثر شمولاً لعملية إعداد التقارير المتكاملة (IIRC, 2011). ويعد الإفصاح عن المخاطر فى التقارير المالية المنشورة جوهر عملية إدارة المخاطر، فمن خلاله يتم إتاحة المعلومات عن المخاطر التى تواجهها أو المحتمل أن تواجهها المنظمة، باعتبار أن هذه المعلومات تعد مدخلات أساسية فى قرارات الفئات المستخدمة لهذه التقارير (عمران، ٢٠١٥). كما يعد التقرير عن المخاطر أحد طرق تنفيذ نظام إدارة المخاطر، على أن يكون مجلس الإدارة فى المنظمة مسئولاً عن الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر للتأكد من أن الأطراف المهتمة يمكنها تقييم الاستراتيجيات المطبقة من جانب المنظمة (عمران، ٢٠١٥).

ويرى الباحث أنه برغم تعدد الدراسات التى تناولت الإفصاح عن المخاطر إلا أن معظمها يركز على أنواع المخاطر (مالية، غير مالية، ...)، ونوع الإفصاح عن المخاطر (كمى، وصفى، ...)، ومكان الإفصاح عنها سواء فى صلب القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، والعوامل المؤثرة على درجة الإفصاح عن المخاطر (حجم الشركة، طبيعة النشاط، القيد فى البورصة، ...). وبرغم تعدد تلك الدراسات إلا أنه لا يوجد - على حد علم الباحث - دراسات تناولت أثر عملية الإفصاح

كما تناولت دراسة (Neri, 2010) تحليل محتوى للتقارير المالية للشركات المقيدة فى البورصة الإيطالية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة والإفصاح عن المخاطر، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين المخاطر التى تتعرض لها الشركة ودرجة الإفصاح عن المخاطر. وأشارت الدراسة أيضاً أن الشركات التى لديها لجنة للمخاطر تولى اهتماماً أكبر لعملية الإفصاح عن المخاطر عن الشركات التى ليس لديها لجنة لإدارة المخاطر.

وقد أهتمت دراسة Kravet & Muslu (2011) بأثر الإفصاح عن المخاطر على معلوماتية informativeness هذا الإفصاح فى التقارير المالية السنوية. وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض التقلب فى عوائد الأسهم عند الإفصاح عن المخاطر فى التقارير المالية. كما توصلت إلى وجود زيادة فى حجم تداول أسهم الشركة فى حالة الإفصاح عن أخبار جيدة (الإفصاح الإيجابي) عنه فى حالة إفصاحها عن أخبار سيئة (الإفصاح السلبي). كما أوضحت الدراسة أن الإفصاح عن المخاطر يساعد المحللين الماليين على زيادة دقة توقعاتهم. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى زيادة الإفصاح عن المخاطر فى القطاعات التى تتميز بعدم الاستقرار، وقد اتضح ذلك جلياً بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، وبعد صدور قانون SOX عام 2002.

ونظراً لتزايد الاتجاه نحو إعداد التقارير المتكاملة، وما يتطلبه ذلك من إفصاح عن معلومات مالية ومعلومات غير مالية زاد

وجود دليل محدود نتيجة نقص البيانات عن الرقابة الداخلية وعلاقتها بجودة التقارير المالية ، فمن الصعب ملاحظة أو التحقق من جودة الرقابة الداخلية (Kinney, 2000). ولكن بعض الدراسات تناولت أثر ذلك ، حيث اختبر (2007) Doyle et al. العلاقة بين بيئة الرقابة الداخلية في الشركة كجزء من الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات كمؤشر لجودة التقارير المالية ، وذلك لعينة من ١٢١٠ شركة أمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥. وقد ركز Doyle وزملاؤه على الإفصاح عن الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية للشركة material weakness للحكم على بيئة الرقابة الداخلية للشركة ، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الخلل فى الرقابة الداخلية يؤثر على جودة الاستحقاقات ، كما أن الإفصاح عن الضعف الجوهرى يكون إجباريا وليس اختياريا. كما صنف هؤلاء الكتاب هذا الضعف الجوهرى إلى ضعف جوهرى على مستوى حساب معين account-specific أو ضعف جوهرى على مستوى الشركة company-level . وقد توصل Doyle وزملاؤه إلى أن وجود ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية يزيد من احتمالية وجود مشكلات هامة فى القوائم المالية . إذ أن وجود بيئة رقابة داخلية ضعيفة يزيد من احتمال وجود خطر التلاعب فى الأرباح ، مما يقلل من جودة الأرباح وما يترتب عليها من انخفاض لجودة التقارير المالية . وقد ركز الكتاب على قياس جودة الاستحقاقات من خلال عدة مقاييس مثل الاستحقاقات الاختيارية ، وجودة الاستحقاقات ، وتعديل القوائم المالية

عن المخاطر كجزء من عملية إدارة المخاطر على جودة الأرباح . كما يرى الباحث أيضا أن الإفصاح عن المخاطر فى التقارير المالية يعتمد على عملية إدارة المخاطر وجزء لا يتجزأ منها ، حيث يؤدي إلى زيادة شفافية وجودة الإفصاح لما يوفره من معلومات مستقبلية ومحتملة ، بالإضافة إلى معلومات تاريخية مما يعكس مدى مقدرة المنشأة على الاستمرار ، وبناء عليه يؤدي الإفصاح عن المخاطر إلى جودة الإفصاح ، والتي تعد مؤشرا لجودة التقارير المالية.

ثانيا : الدراسات التى تناولت أثر الرقابة الداخلية كألية لإدارة المخاطر على جودة الأرباح

يُعد تطبيق ، وتقييم ، ومتابعة كل من نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر محددًا رئيسيًا لجودة التقارير المالية ، وخاصة أن هذا النظام يحد من التلاعب المتعمد فى المعلومات المعلنة للجهات الخارجية، ويقلل من خطر الإجراءات العشوائية procedural ، وأخطاء التقدير فى التقارير المالية ، ويخفف من المخاطر المتلازمة لاستراتيجيات الأعمال والعمليات التى يمكن أن تؤثر على جودة المعلومات فى التقارير المالية(Coso,199).

كما يوفر تقرير الرقابة الداخلية تأكيدا معقولا فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على التقارير المالية ، وبالتالي من المفترض أن تؤدي جودة الرقابة الداخلية إلى معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بصورة أكبر . إذ تهدف الرقابة الداخلية إلى منع ، واكتشاف الأخطاء أو الغش الذى يسبب تحريف القوائم المالية . ويرغم

وجود تأثير إيجابي لنظام الرقابة الداخلية على جودة الأرباح وخاصة بعد صدور هذا القانون عام ١٩٩٨ .

يتضح مما سبق أن الإلتزام بقوانين منظمة يساعد المديرين على زيادة أو الحفاظ على جودة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر (Kinney,2000; Hermanson,2000) .

وقد تم إصدار عدة قوانين لنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فى عدة دول مثل القانون الألمانى KTG عام 1998، والقانون الأمريكى SOX عام 2002، والقانون الكندى North SOX عام 2005، والقانون اليابانى J-SOX عام 2008، والقانون الصينى C-SOX عام 2011. مما جعل Brown وزملاؤه يقومون بتكرار دراستهم عام ٢٠١٤ مع أخذ إدارة المخاطر فى الحسبان باعتبارهما نظام واحد، وذلك من خلال التركيز على تطبيق، وتقييم، ومتابعة نظام للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر باعتبارهما محددًا رئيسياً لجودة التقارير المالية من خلال منعها لخطر التلاعب المتعمد فى المعلومات المحاسبية المنشورة. وقد اعتمد Brown وزملاؤه على عينة مكونة من ٢١٤٨ شركة ألمانية ومقارنتها بمجموعة من ١٠٨٣٦ شركة من دول مختلفة، وذلك عن الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢. وقد اعتمد هولاء الكتاب على مدخلين شبه تجريبيين quasi-experimental يسمى المدخل الأول اختبار الفروق differences. إذ يستخدم لقياس التغير فى جودة الأرباح فى الشركات الألمانية بعد صدور قانون KTG عام

التاريخية، واستمرارية الأرباح. وقد توصل Doyle وزملاؤه إلى وجود أثر سلبى للضعف الجوهرى للرقابة الداخلية (على مستوى الشركة) على جودة التقارير المالية، بينما لا يكون هناك تأثير للضعف الجوهرى للرقابة الداخلية (على مستوى الحساب) على جودة التقارير المالية.

كما ركز Ashbaugh- et al.(2008) و Skaife على اختبار أثر قصور نظام الرقابة الداخلية deficiencies وفقا لقانون SOX على جودة الاستحقاقات كمؤشر لجودة التقارير المالية لعينة من ١٢٨١ مشاهدة للتقارير المالية السنوية فى الشركات الأمريكية عن الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. وقد توصل هولاء الكتاب إلى أن الشركات التى تفصح عن قصور فى الرقابة الداخلية تقل بها جودة الاستحقاقات مقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات غير العادية، وذلك بخلاف الشركات التى لاتفصح عن قصور فى الرقابة الداخلية. كما أشار Ashbaugh-Skaife وزملاؤه إلى أن الضعف فى الرقابة الداخلية يؤدي إلى أخطاء غير متعمدة بينما يؤدي القصور فى الرقابة الداخلية إلى أخطاء متعمدة.

وقد ركز Brown et al.(2008) على أثر إصدار قانون KTG عام ١٩٩٨ للرقابة والشفافية على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية، وذلك لعينة من ٢٥٦٣ شركة ألمانية ومقارنتها بمجموعة من ١٠٨٣٢ شركة فى دول مختلفة، وذلك عن الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢. وقد توصل Brown وزملاؤه إلى

1 Brown et al.(2014) نقلا عن

أشار (McNally & Tophoff, 2014) إلى أن إدارة المخاطر الفعالة والرقابة الداخلية تعتبران مسببا هاما لأداء الأعمال ، وأن المنظمات الناجحة تدرك كيفية الحصول على ميزة من الفرص المتاحة ، وكيفية تجنب التهديدات التي تتعرض لها مما يؤدي إلى تحسن أداء المنظمة ككل.

وقد أوضح (Cohen et al., 2014) أن وجود خلل في نظام إدارة المخاطر يكون محل اهتمام المراجع الخارجي عند تقييمه لمدى مقدرة المنشأة على الاستمرار ، أو عند تقييمه لجدوى خطط الإدارة لمعالجة مقدرة المنشأة على الاستمرار . وقد أهتمت الدراسة باختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية والرقابة الداخلية ، من خلال استقصاء Cohen وزملائه لدور ما أسموه ثالوث الحوكمة (المدير المالي ، أعضاء لجنة المراجعة ، المراجع الخارجي) في عملية إدارة المخاطر ، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية وتعزيز الرقابة الداخلية في الشركة . وقد توصل هؤلاء الكتاب إلى وجود أثر إيجابي لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية ، والرقابة الداخلية ، وفقا لأراء كل من المديرين الماليين ، وأعضاء لجنة المراجعة ، والمراجعين الخارجيين المشاركين في الدراسة . ويتفق ذلك مع ما أوضحه (Bell et al., 2002) بأن إدارة المخاطر تؤثر على متابعة والرقابة على المخاطر ، والتي تؤثر بدورها على تقييم المراجع للمخاطر وتخطيط عملية المراجعة .

كما أوضح (Kochetova et al., 2011) أن إدارة المخاطر في الشركة توفر معلومات هامة

وتم اعتبار KTG هو المتغير المستقل indicator ، والذي يأخذ القيمة (1) للسنوات المالية بعد ديسمبر 1998 ، ويأخذ القيمة (صفر) قبل 1998 ، بينما كان المتغير التابع هو جودة الأرباح . أما المدخل الثاني فيسمى الفرق في الفروق in-difference differences وتم تصميمه لقياس التغير في جودة الأرباح في الشركات الألمانية بعد صدور قانون KTG مقارنة بمجموعة الشركات غير الخاضعة لهذا القانون .

وقد توصل Brown وزملاؤه إلى وجود زيادة في الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب ، وانخفاض تهديد الأرباح بعد صدور قانون KTG عام 1998 . كما توصلت هؤلاء الكتاب أيضا إلى أن وجود نظام ملزم للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر أدى إلى زيادة جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية . وقد أشارت الدراسة إلى تزايد إتباع الشركات نظام ملزم للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في كثير من دول العالم ، وخاصة بعد صدور قانون SOX عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن ناحية أخرى ، أوضح Song and Kemp (2013) أن وجود إدارة مخاطر فعالة يقلل من وجود ضعف جوهرى في الرقابة الداخلية في الشركة مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية . ويدعم هذا ما أوضحته لجنة (COSO, 1992 & 2004) من أن الإطار المتكامل لإدارة المخاطر ERM يوسع من الرقابة الداخلية ، ولا يحل محل إطار الرقابة الداخلية ، ولكنه يدمج الرقابة الداخلية كأداة من أدوات إدارة المخاطر . كما

الدراسات على آليات إدارة المخاطر ، والتي تتبعها الإدارة لزيادة إمكانية الاعتماد على القوائم المالية ، وزيادة جودة التقارير المالية . فليست الرقابة الداخلية هي الآلية الوحيدة لإدارة المخاطر بينما توجد آليات أخرى مثل التحفظ والتحوط المحاسبي

ثالثاً: الدراسات التي تناولت أثر التحفظ المحاسبي كألية لإدارة المخاطر على جودة الأرباح

يُعد التحفظ المحاسبي سياسة أو اتجاه محاسبي للتخفيض المتعمد لصافي القيمة المحاسبية للأصل بالنسبة لصافي قيمته الاقتصادية (Ruch & Taylor, 2014). ويوجد جدل بين الباحثين وواضعي المعايير حول منفعة وتكلفة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لمستخدميها، وخاصة بعدما استبعد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التحفظ المحاسبي من الخصائص النوعية للتقارير المالية في إطاره المفاهيمي عام 2010 باعتباره متحيزاً ويؤثر على الحيادية (FASB, 2010). فقد رأى البعض أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى أرقام متحيزة في القوائم المالية بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة (e.g., Guay & Verrecchia, 2006; Gigler et al., 2009). وعلى العكس يرى البعض أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مزيد من الحيادية بين أطراف التعاقد إذ يعد آلية فعالة لامتثال التعاقدات بشكل سليم (e.g., Basu, 1997; Watts, 2003a).

وقد أشار العديد من الدراسات إلى أن التحفظ المحاسبي (كألية من آليات إدارة

للمراجعين لتقييم خطر الرقابة والخطر المتلازم والاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لتخطيط عملية المراجعة . كما أوضح kommunuri et al.(2014) أن تطبيق إدارة المخاطر يقلل من تمهيد الأرباح مما يزيد من جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية.

وفى مصر ' يعد مجلس إدارة الشركة مسئولاً بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذي يتفق وطبيعة نشاط الشركة ، وحجمها، والسوق الذي تعمل فيه. وقد يرى المجلس ضرورة إنشاء إدارة للمخاطر تقوم بعملها تحت إشرافه. وتقع على المجلس مسؤولية وضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي تواجه الشركة، وكيفية التعامل معها، ومستوى المخاطر التي تتعامل بها الشركة وعرض كل ذلك على المساهمين بشكل واضح (دليل حوكمة الشركات المصري ٢٠١١)

ويرى الباحث أنه لكي تتحقق فعالية كل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فلا بد من فهم دورهما في وضع وتحقيق أهداف المنظمة ، وأن يتكاملا سواء من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية داخل المنظمة . ويتضح مما سبق ، أن الرقابة الداخلية تُعد أحد آليات إدارة المخاطر التي يعتمد عليها للحد من العديد من المخاطر مثل خطر إدارة الأرباح ، وخطر الغش ، (وسرقة الأصول ،... إلخ) ، والتي تؤثر بدورها على جودة الأرباح ، أو جودة المعلومات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد على القوائم المالية ، أو جودة الإفصاح كمؤشرات لجودة التقارير المالية . وقد أدى ما سبق إلى تركيز العديد من

الديون المشكوك في تحصيلها (التحفظ غير المشروط) يسهل من استخدام مصروف الديون المدومة لإدارة الأرباح مما يقلل من جودتها ، وبالتالي انخفاض جودة التقارير المالية .

وفقا لما سبق ، فقد صنف Ruch & Taylor(2014) الدراسات التي أختبرت أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية إلى مجموعتين : تمثل المجموعة الأولى تلك الدراسات التي ركزت على خصائص السلاسل الزمنية للأرباح time-series properties مثل خاصية استمرارية الأرباح ، والمقدرة التنبؤية لها والتي تعد مقياس لجودة الأرباح . وتمثل المجموعة الثانية تلك الدراسات التي ركزت على وجود عملية إدارة الأرباح كمؤشر لجودة الأرباح.

ومن ناحية أخرى ، قام العديد من الدراسات بإختبار أثر التحفظ المحاسبي على الدور التقييمي value relevance لكل من للأرباح أو القيمة الدفترية . فقد قام Collins et al.(1997) بإختبار أثر التحفظ المحاسبي على الدور التقييمي للأرباح والقيمة الدفترية لعينة من الشركات الأمريكية المقيدة في البورصة خلال الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٩٣ . وقد توصل Collins وزملاؤه إلى انخفاض الدور التقييمي للأرباح بما يعنى انخفاض جودة الأرباح في الشركات الأمريكية في الشركات الأكثر تحفظا حيث تزيد الأرباح السالبة ، ويرجع السبب في انخفاض الدور التقييمي للأرباح لزيادة الدور التقييمي للقيمة الدفترية .

المخاطر) يساعد على تحسين جودة التقارير المالية . فقد ركز Kim & Kross(2005) على اختبار أثر التحفظ المحاسبي المشروط على تحسين جودة الأرباح لعينة من الشركات الأمريكية المقيدة في البورصة خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ٢٠٠١ . وقد توصل الكاتبان إلى وجود تحسن في قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (القدرة التنبؤية) نتيجة زيادة التحفظ المحاسبي في هذه الشركات . وقد أتقت دراسة Bandyopadhyay et al.(2010) مع دراسة Kim & Kross(2005) من خلال اختبارها لعينة من الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٦ ، وأضافت أن التحفظ الشرطي يزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية . بينما اختلفت دراسة Chen et al. (2014) مع الدراساتين السابقتين باعتمادهما على عينة من الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠١٠ ، حيث توصلت إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط يقلل من استمرارية الأرباح مما يقلل من جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية . وفي نفس السياق ركزت دراسة Jackson & Liu(2010) على إختبار أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كأسلوب للتحفظ غير المشروط على قدرة الشركة على إدارة الأرباح من خلال استخدام مصروف الديون المدومة ، وذلك لعينة من الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤ . وقد توصل الكاتبان إلى أن الاعتماد على مخصص

المشروط بديلا للتحوط المحاسبي يستخدم لتخفيض خطر تدهور التدفقات النقدية التشغيلية ، بينما يُعد التحفظ المشروط مكملا للتحوط المحاسبي لتخفيض هذا الخطر . بالإضافة إلى ذلك ، يُعد التحفظ غير المشروط آلية لإدارة المخاطر تقلل من تعرض المنظمة لخطر الإفلاس من خلال تعزيزه للتدفقات النقدية ، والحد من عملية إدارة الأرباح (Alipour Biddle et al., 2013 ; et al ., 2013; Khani et al., 2013).

يتضح مما سبق ، عدم وجود اتفاق بين الدراسات التي اختبرت أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح . فبعض الدراسات توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وبين جودة الأرباح . بينما توصل بعض آخر إلى وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وجودة الأرباح ، في الوقت الذي لم يتوصل البعض إلى وجود علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وجودة الأرباح . كما يتضح أيضا أن

معظم الدراسات تناول العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية . فقد ركز البعض على آليات حوكمة الشركات (وخاصة خصائص مجلس الإدارة ، وخصائص لجنة المراجعة ، وخصائص هيكل التمويل) . وركز البعض الآخر على أثر آليات إدارة المخاطر (وخاصة الرقابة الداخلية ، التحفظ المحاسبي ، التحوط المحاسبي) على تخفيض أو الحد من بعض المخاطر (مثل خطر تدهور أسعار الأسهم ، وخطر انخفاض

وقد اتفقت دراسة (Lev & Zarowin, 1999) مع دراسة (Collins et al., 1997) من أختبارها لعينة من الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من 1977 إلى 1996 . إذ توصلت إلى أن العلاقة بين الأرباح والعوائد تقل عبر الزمن كمؤشر لانخفاض جودة الأرباح في الشركات الأكثر تحفظا خاصة التي تتميز بزيادة نفقات البحوث والتطوير .

يمكن أن يخلص الباحث من الدراسات التي تم تناولها بعاليه أنها ركزت على إختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية مقاسا بجودة الأرباح ، والتي تم الاعتماد على خصائصها كمقاييس لجودتها إذ تم قياس إدارة الأرباح ، واستمراريتها ، ومقدرتها التنبؤية ، ومقارنة الدور التقييمي لها بالدور التقييمي للقيمة الدفترية.

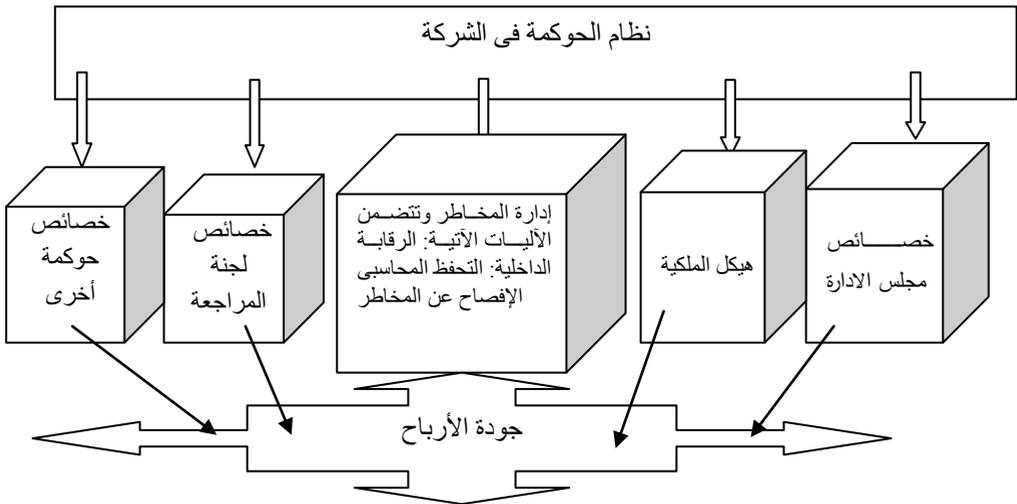
وعلى العكس أوضح (Kouenidis et al., 2009) أن المحتوى المعلوماتي للأرباح (information content) كمقياس لجودة الأرباح لا تربطه علاقة خطية بالتحفظ المحاسبي حيث تقل ملاءمة الأرباح في الشركة الأكثر تحفظا . بينما أشار (Chen et al., 2007) إلى أن التحفظ غير المشروط يحسن جودة المعلومات المحاسبية ، أما التحفظ المشروط فإنه لا يحسن جودة المعلومات المحاسبية .

ومن ناحية أخرى ، فقد بين (Biddle et al., 2013) أن التحفظ المحاسبي يُعد آلية من آليات إدارة المخاطر يتم إتباعها لتخفيض خطر تدهور التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، حيث يُعد التحفظ المحاسبي غير

الدراسة اختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر بشكل عملي (كأحد الآليات الداخلية حوكمة الشركات) على جودة الأرباح والتي من المتوقع أن تحسن من جودة الأرباح في الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة. ويرى الباحث أنه يمكن توضيح العلاقة بين الدراسات التي تعرضت لأثر آليات حوكمة الشركات على جودة الأرباح من خلال الشكل التالي :

التدفقات النقدية وخطر الإفلاس ، وخطر الغش ، وخطر إدارة الأرباح) . بينما لم يتعرض إلا عدد قليل من الدراسات إلى أثر دمج نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية على جودة الأرباح . والبعض الآخر ركز على أثر إدارة المخاطر على جودة الأرباح من خلال التواصل مع المراجع الخارجي ، ولجنة المراجعة ، والمدير المالي كآليات حوكمة فعالة . بناء على سبق ، حاول الباحث في هذه

علاقة حوكمة الشركات وآلياتها بجودة الأرباح



المصدر :إعداد الباحث

الأرباح . كما ركز بعض الدراسات على أثر وجود نظام ملزم للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على جودة الأرباح. ولكن يوجد عدد قليل من الدراسات تناول قياس أثر تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الحديث على جودة الأرباح . لذا أهتم الباحث باختبار الأثر المتوقع لتطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح .

في ضوء ما تم استعراضه من الدراسات السابقة ، وفي إطار العلاقة بين إدارة المخاطر كآلية داخلية لحوكمة الشركات وجودة الأرباح ،

يتضح من الشكل المبين أعلاه قيام العديد من الدراسات بتناول أثر آليات حوكمة الشركات على جودة الأرباح سواء أكانت آليات داخلية أو خارجية مثل خصائص مجلس الإدارة ، أو خصائص هيكل الملكية ، أو خصائص لجنة المراجعة ، أو آليات حوكمة أخرى مثل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وغيرهما. بينما تناول بعض الدراسات أثر آليات إدارة المخاطر (مثل الرقابة الداخلية ، والتحفظ والتحوط المحاسبي) على جودة

قطاعات الصناعة المختلفة فى مصر . وقد اعتمد الباحث على عينة عشوائية طبقية بحيث تمثل قطاعات الصناعة المختلفة فى المجتمع . وقد تم اختيار العينة استنادا لتوافر الشروط التالية:

- ١- أن تكون الشركة مُقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.
- ٢- أن يتم تداول أسهم الشركة بالبورصة خلال الفترة الزمنية التى تغطيها الدراسة .
- ٣- أن تكون العملة المستخدمة فى إعداد القوائم المالية لشركات العينة هى الجنيه المصرى .
- ٤- أن تتوفر البيانات عن فترة التحليل حتى يمكن قياس متغيرات الدراسة.

وقد أسفرت تلك الشروط عن عينة تتكون من ١٠٨ مشاهدة عن فترة ٣ سنوات من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ . ويبين الجدول رقم (٢) قطاعات الصناعة المختلفة التى شملتها عينة الدراسة :

جدول رقم (٢) توزيع مفردات العينة

النسبة المئوية (تقريبا)	عدد المشاهدات	القطاع
7.4%	8	قطاع الكيماويات
21.3%	23	قطاع التشييد ومواد البناء
5.6%	6	قطاع الأغذية والمشروبات
2.8%	3	قطاع الرعاية الصحية
2.8%	3	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية
2.8%	3	قطاع الإعلام
2.777%	3	قطاع البترول
22.2%	24	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية

قطاع العقارات	18	16.7%
قطاع التكنولوجيا	3	2.8%
قطاع الاتصالات	10	9.3%
سياحة وترفيه	3	2.8%
108 مشاهدة		100%

٣- ٢- مصادر البيانات

المالية (www.cma.gov.eg)، والموقع الإلكتروني لسوق الأوراق المالية (www.egyptse.com)، وموقع مباشر مصر، بالإضافة إلى بعض البيانات عن تطبيق إدارة المخاطر ولجان المخاطر من الزيارات الميدانية للشركات محل الدراسة .

٣-٣ قياس متغيرات الدراسة

اعتمد الباحث على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح من خلال النموذج التالي.

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 ERM + \beta_2 SIZE + \beta_3 Inventory\ Turnover + \beta_4 Audit + \beta_5 Restatement + \beta_6 Material\ Weakness + \beta_7 Current\ Ratio + \beta_8 Asset\ Turnover + \epsilon_{jt}$$

حيث:

Restatement : يمثل إعادة إصدار القوائم المالية.

Material Weakness : يمثل الإفصاح عن الضعف الجوهرى للرقابة الداخلية.

Current Ratio : يمثل نسبة التداول.

Asset Turnover : يمثل معدل دوران

الأصول .

قام الباحث بالحصول على البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية من واقع القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة بكتاب الإفصاح للخمسين شركة الأكثر نشاطا الصادر عن بورصتى القاهرة والإسكندرية ، وتقارير مجلس الإدارة ، وأيضاً من واقع القوائم والتقارير المالية الأصلية المتاحة لدى شركة مصر لنشر المعلومات . كما تم الحصول على بعض البيانات عن طريق المواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة وكذلك الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة

DA : تمثل القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية.

ERM : تمثل تطبيق إدارة المخاطر .

SIZE : يمثل حجم الشركة.

Inventory Turnover : يمثل معدل دوران المخزون.

Audit : يمثل مكتب المراجعة الذى تنتمى له الشركة.

دراسة (Dechow et al. 1995). ويتم ذلك من خلال تقدير الاستحقاق غير الاختياري بالخطوات التالية :

ويشمل النموذج متغير تابع ومتغير مستقل بالإضافة إلى متغيرات رقابة . وفيما يلي عرض لكيفية قياس هذه المتغيرات.

1- احتساب الإستحقاقات الكلية Total

Accruals(TA): يوجد مدخلان بديلان لإحتساب الإستحقاق الكلي هما " مدخل الميزانية العمومية ، و"مدخل التدفقات النقدية" . وسوف يستخدم الباحث مدخل التدفقات النقدية ، ويتم إحتساب الإستحقاق الكلي بالمعادلة الآتية :

أولاً : المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع فى الاستحقاقات الاختيارية DA_t ، والتي تُعد مقياساً عكسياً لجودة الأرباح للشركة J عن السنة t . فقد قام الباحث فى هذا البحث بالاعتماد على قياس جودة الأرباح من خلال قياس مدى وجود إدارة للأرباح وفق لنموذج Jones المعدل كما فى

$$TA_t = EBXA_t - Oct$$

TA_t تمثل إجمالي الإستحقاقات . $EBXA_t$ تمثل الأرباح قبل البنود غير العادية والإستثنائية عن السنة t .
 Oct تمثل التدفق النقدى التشغيلى عن السنة t .

$REC_t \Delta$ وتمثل التغير فى رصيد العملاء ، وهو الفرق بين صافى رصيد العملاء فى نهاية السنة t وصافى رصيد العملاء فى نهاية السنة $t-1$.

1- تقدير الإستحقاق غير الإختياري

Nondiscretionary

Accruals(NDA): ويقصد به استخدام أساس الإستحقاق بشكل طبيعى لمقابلة الإيرادات والمصروفات التى تخص الفترة دون محاولة الإدارة استخدام حكمها الشخصى فى تطبيق هذا الأساس . ويمكن تقديره كالتالى

PPE وتمثل إجمالى الأصول الثابتة الملموسة فى نهاية السنة t .

α_1 , α_2 , α_3 تمثل معلمات النموذج ،

والتي تقدر من خلال استخدام النموذج التالى

$$TA_t / A_{t-1} = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \alpha_3(PPE_t / A_{t-1}) + \epsilon_t$$

α_1 , α_2 , α_3 تمثل تقديرات للمعلمات α_1 , α_2 , α_3 ،

ϵ_t تمثل بواقى النموذج ، والتي تشير إلى المكون الإختياري من الإستحقاق الكلى .

$$NDA_t = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \alpha_3(PPE_t / A_{t-1})$$

NDA_t وتمثل الاستحقاق غير الإختياري المقدر عن السنة t .

A_{t-1} وتمثل إجمالى الأصول فى نهاية السنة $t-1$.

$REV_t \Delta$ وتمثل التغير فى الإيرادات ، وهو الفرق بين الإيرادات عن السنة t ، والإيرادات عن السنة $t-1$.

(arr,2011) . بينما اعتمد البعض الآخر على تحديد تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الحديث ERM من خلال البحث في قواعد البيانات مثل قاعدة Lexis Nexis ، وذلك من خلال ادخال بعض الكلمات الرئيسية مثل مدير المخاطر CRO ، أو مدير مخاطر المشروع ERM ، أو لجنة المخاطر (e.g., Hoyt & Liebenberg, 2011) . في حين اعتمد البعض الآخر على تصنيف إدارة المخاطر من خلال S&P كمؤشر لتبني إدارة المخاطر (McShane et al, 2011) ، حيث

يكون هذا التصنيف متاحا فقط عن الشركات في قطاع التأمين . بينما اعتمد البعض الآخر على البحث عن الكلمات الرئيسية الدالة على تبني الشركة لإدارة المخاطر في التقارير المالية السنوية مثل لجنة المخاطر ، وإدارة المخاطر ، ومدير المخاطر (Gordon et al, 2009) .

وبالتالي فقد اعتمد الباحث على التقارير المالية السنوية ، وتقارير اجتماعات مجلس الإدارة ، وعمل زيارات ميدانية للشركات للتحقق من تطبيق إدارة المخاطر . وتم قياس تطبيق إدارة المخاطر باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطبيق الشركة إدارة للمخاطر (سواء لديها مدير للمخاطر أو لديها لجنة إدارة مخاطر) ، والقيمة (صفر) في حالة عدم تطبيق الشركة إدارة للمخاطر .

ثالثا: متغيرات الرقابة

اعتمد الباحث على مجموعة من متغيرات الرقابة ، والتي يعتقد الباحث أنها من أهم المتغيرات التي

2- تقدير الإستحقاق الإختياري -Discr- Accruals(DA) ويقصد: بالإستحقاق الإختياري التعديلات على التدفقات النقدية للشركة ، والتي تقوم بها الإدارة بناء على حكمها الشخصي تحقيقا لمنفعة ذاتية . ويتم ذلك من خلال التحكم في توقيت الإعتراف بالإيرادات والمصروفات ، وإجراء بعض التقديرات المحاسبية . ويمكن إحتساب DA من خلال الفرق بين كل من الإستحقاق الكلى ، والإستحقاق غير الإختياري بالمعادلة التالية :

$$DA_t = TA_t / A_{t-1} - NDA_t$$

ثانيا: المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل فى عملية تطبيق إدارة المخاطر والتي تعد أحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركة . فكما ذكر أنفا فإن تطبيق إدارة المخاطر يكون إما بالتعامل مع المخاطر بشكل فردى بمعنى التعامل مع كل خطر على حدة (المفهوم التقليدى لإدارة المخاطر) ، أو يكون من خلال التعامل مع المخاطر جميعها بشكل متكامل وشامل (المفهوم الحديث لإدارة المخاطر) . وقد إتضح للباحث من خلال الشق النظرى للدراسة إمكانية تحديد الشركات التي تطبق إدارة مخاطر بعدة طرق ، حيث اعتبر العديد من الدراسات أن مجرد الاعلان عن وجود مدير للمخاطر CRO يدل على تطبيق الشركة لإدارة المخاطر (e.g., Liebenberg & Hoyt, 2003; Beasley et al, 2008; Pagach & Warr, 2008 ; and Pagach & W-

نتيجة ضعف أو قصور الرقابة الداخلية أحد العوامل المؤثرة على جودة الأرباح. ويمثل رأى مراقب الحسابات متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (1) فى وجود رأى متحفظ نتيجة ضعف الرقابة الداخلية ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك

٣-٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث على حزمة البرامج بالتحليل الإحصائى (SPSS (Version 22 بعد تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ، وفرض البحث ، وذلك لاستخدامها فى تحليل البيانات التى تم تجميعها عن مفردات العينة واختبار فرض البحث. وقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة ، مع اختبار مدى معنوية نموذج الانحدار ككل اعتماداً على اختبار (F) ، وكذلك اختبار مدى معنوية معاملات الانحدار باستخدام اختبار (T).

٣-٥ نتائج إختبار فرض البحث

قام الباحث قبل دراسة أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح بقياس المتغير التابع والذي يمثل جودة الأرباح ، والذي تم قياسه بالاعتماد على نموذج جونز المعدل كما فى دراسة Dechow et al.(1995) ، ثم قام الباحث بإختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح كما يلى .

أولاً : قياس المتغير التابع (جودة الأرباح)

وفقاً لنموذج جونز المعدل

يوضح الجدول رقم (٣) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ، والتي تظهر أن متوسط نسبة إجمالى الاستحقاقات إلى إجمالى الأصول Tat/A حوالى ٣.٩% وأن هناك فرقاً كبيراً بين أعلى نسبة

تم استخدامها من قبل العديد من الدراسات السابقة وتتضمن :

١- حجم الشركة **SIZE** : وقد تم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركة فى نهاية السنة .

٢- معدل دوران المخزون **Inventory Turnover**

: وقد تم قياسه بنسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى متوسط تكلفة المخزون فى نهاية السنة.

٣- معدل دوران الأصول **Assets Turnover** :

وقد تم قياسه بنسبة صافى المبيعات إلى إجمالى أصول الشركة فى نهاية السنة .

٤- نسب التداول **Current Ratio** : وقد تم قياسه

بنسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.

٥- تعديل القوائم المالية **Restatement**: يعد

تعديل القوائم المالية أحد العوامل المؤثرة فى جودة الأرباح ، حيث بين بعض الدراسات أن الشركات التى تعيد إصدار القوائم المالية مرة أخرى تقلل من جودة الأرباح (e.g.,Xio & Min 2011) . ويمثل تعديل القوائم المالية متغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة قامت بتعديل تقاريرها المالية ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك

٦- مكتب المراجعة للشركة محل الدراسة **Audit** :

ويمثل مكتب المراجعة متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (1) إذا كان المكتب الذى يقوم بمراجعة الشركة مكتباً دولياً ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

٧- الإفصاح عن الضعف الجوهرى فى الرقابة

الداخلية **Material Weakness** : إذ يمثل

إبداء مراقب الحسابات لرأى متحفظ فى تقريره

إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول وأقل نسبة ، ولذلك فقد بلغ الانحراف المعياري لنسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول إلى ١٤.٨% وهو أعلى من المتوسط نفسه ، بما يوضح تباين هذه النسبة في شركات العينة ، وهو وضع طبيعي حيث تشمل العينة ١٠٨ مشاهدة في قطاعات مختلفة. وينطبق ما سبق قوله عن نسبة

إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول TAt/ A على كل من نسبة الفرق بين التغير في صافي الإيراد والتغير في رصيد العملاء إلى إجمالي الأصول $(\Delta REV - \Delta REC) / A$ ، ونسبة إجمالي الممتلكات والآلات والمعدات إلى إجمالي الأصول PPE/A .

جدول رقم (٣) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات قياس جودة الأرباح (المتغير التابع)

الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
-0.665	0.581	0.148	0.0388	TAt/ At
0.00000	0.000023	0.0000036	0.0000020	$1/At-1$
-0.580	0.950	0.140	0.018	$(\Delta REV - \Delta REC) / A$
0.002	1.617	0.4218	0.520	$PPEt/A$

(*) عدد المشاهدات ١٠٨ مشاهدة

ويوضح الجدول رقم (٤) تقديرات لمعامل النموذج مع اختبارات T لمعنوية معامل النموذج . ونظرا لأن قيم كل المعاملات أقل من مستوى المعنوية ٥% ، مما يعني معنوية كل المعاملات . بينما تُعبر بواقى النموذج والتي تفسر حوالى

٩١.٦% من الاستحقاقات الكلية عن الاستحقاقات الاختيارية التي تعد مؤشر عكسي لجودة الأرباح والتي تُعد أحد أهم مقاييس جودة التقارير المالية ، بينما تفسر الاستحقاقات غير الاختيارية حوالى ٩.٤% من الاستحقاق الكلية .

جدول (٤) نتائج تحليل الإندثار لإختبار معنوية معاملات الإندثار المتعدد (قياس جودة الأرباح)

$$TA_t / A_{t-1} = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \alpha_3(PPE/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

درجة المعنوية sig	قيمة اختبار t	قيمة معاملات الإندثار B	النموذج
0.011	2.579	10164.86	(α_1)
0.015	2.472	0.245	(α_2)
0.034	-2.150	-0.072	(α_3)
		9.4%	R^2 معامل التحديد

(*) عدد المشاهدات ١٠٨ مشاهدة

المخزون inventory turnover ، ومعدل دوران الأصول asset turnover ، ونسبة التداول c.ratio .

بينما يتضح أن متغير إدارة المخاطر ERM متغير وهمى يكون الحد الأقصى له (١) ، وذلك للشركات التى تطبق إدارة المخاطر، بينما يكون الحد الأدنى له (صفر) وذلك للشركات التى لا تطبق إدارة المخاطر. وينطبق نفس ما سبق قوله على متغير الشركات التى تتم مراجعتها من قبل مكتب مراجعة دولى AUDIT ، و متغير الشركات التى قامت بتعديل قوائمها المالية Restatement ، ومتغير الشركات التى تفصح عن وجود ضعف جوهري فى قوائمها المالية MW

ثانيا : قياس أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح

يبين الجدول رقم (٥) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ، والتي تظهر أن متوسط الاستحقاقات الاختيارية DA (مقياس عكسى لجودة الأرباح) يبلغ ٨.٧% ، وأن هناك فرقا كبيرا بين أعلى استحقاقات اختيارية وأقل استحقاقات اختيارية ، ولذلك فقد بلغ الانحراف المعياري للاستحقاقات الاختيارية ١٠.٨% وهو أعلى من المتوسط نفسه ، بما يوضح تباين الاستحقاقات الاختيارية فى شركات العينة ، وهو وضع طبيعى حيث تشمل العينة ١٠٨ مشاهدة فى قطاعات مختلفة . وهو ما ينطبق على متغير معدل دوران

جدول رقم (٥) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
.0003	.758	.108	.087	DA
0	1	.477	.34	ERM
10.68	18.37	1.48	14.13	SIZE
0	40.27	7.15	5.04	Inventory turnover
0	1	.49	.39	AUDIT
0	1	.366	.16	RESTATEMENT
0	1	.467	.31	MW
.091	7.54	1.39	1.88	C.RATIO
.02	1.94	.37	.49	Assets Turnover

(*) عدد المشاهدات ١٠٨ مشاهدة

٦٥.٧% من إجمالى المشاهدات . بينما يوجد ٤٢ مشاهدة تتم مراجعتها من خلال مكتب مراجعة دولى (BIG 4) وتمثل ٣٨.٩% من إجمالى المشاهدات ، ٦٦ مشاهدة لا تتم

ويقسم الجدول رقم (٦) المشاهدات الدراسة إلى ٣٧ مشاهدة تطبق إدارة المخاطر تبلغ ٣٤.٨% من إجمالى المشاهدات ، و ٧١ مشاهدة لا تطبق إدارة المخاطر وتمثل

مراجعتها من خلال مكتب مراجعة دولي وتمثل ٦١.١% من إجمالي المشاهدات . بينما توجد ١٧ مشاهدة قامت بتعديل قوائمها المالية وتمثل ١٥.٧% ، و ٩١ مشاهدة لم تقوم بتعديل قوائمها المالية وتمثل ٨٤.٣% من إجمالي المشاهدات . ويوجد ٣٤ مشاهدة أفصحت عن ضعف فى الرقابة الداخلية تمثل ٣١.٥% ، و ٧٤ مفردة لم تفصح عن ضعف فى الرقابة الداخلية تمثل ٦٨.٥% من إجمالي المشاهدات.

جدول رقم (٦) بعض الإحصاءات الوصفية التكرارية لمتغيرات الدراسة

شركات لا تطبق ERM		شركات تطبق ERM		المتغير
71	العدد	37	العدد	ERM
65.7%	النسبة	34.3%	النسبة	
شركات تراجع من خلال مكاتب غير دولية		شركات تراجع من خلال مكاتب دولية		المتغير
66	العدد	42	العدد	AUDIT
%61.1	النسبة	%38.9	النسبة	
شركات لم تقوم بتعديل القوائم المالية		شركات قامت بتعديل القوائم المالية		المتغير
91	العدد	17	العدد	restatement
84.3%	النسبة	15.7%	النسبة	
شركات ليس لديها ضعف فى الرقابة الداخلية		شركات تفصح عن وجود ضعف فى الرقابة الداخلية		المتغير
74	العدد	34	العدد	MW
%68.5	النسبة	%31.5	النسبة	

(*) عدد المشاهدات ١٠٨ مشاهدة

جدول رقم (٧) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير	DA	ERM	SIZE	INVENTOR	AUDIT	RESTATEMENT	MW	C.RATIO	ATURN OVER
DA	1								
ERM	-0.146	1							
SIZE	-0.092	0.346**	1						
INVENTOR	0.372**	0.346**	0.406**	1					
AUDIT	0.036	0.265**	0.303**	0.171	1				
RESTATEMENT	0.223*	-0.044	-0.138	-0.016	-0.136	1			
MW	-0.196*	-0.237*	-0.177	-0.064	-0.091	-0.019	1		
C.RATIO	0.227*	0.038	-0.022	-0.117	-0.093	-0.046	-0.062	1	
ATURN OVER	-0.012	0.14	0.15	0.300**	0.073	-0.105	-0.277**	-0.042	1

(*) عدد المشاهدات 108 مشاهدة

سالب ومعنوى بين المتغير التابع DA ومتغير الإفصاح عن الضعف فى الرقابة الداخلية MW فقد بلغ معامل الارتباط -0.196 وذلك عند مستوى معنوية 5% . كما يبين وجود علاقة ارتباط سالب وغير معنوى بين المتغير التابع DA وحجم الشركة SIZE ، ومعدل دوران المخزون Assets Turnover فقد بلغ معامل الارتباط -0.092 ، -0.012 على التوالى . وقد قام الباحث أيضا بالتأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى فى تحليل الانحدار من خلال إجراء تحليلين آخرين كما يتضح من الجدول رقم (٨) . ويتضح من الجدول السابق عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى ، حيث أن معامل VIF لا يتعدى 10 ومعامل TOL 0.10

ويوضح الجدول رقم (٧) معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) للعلاقة بين كل متغيرات المرحلة الثانية من الدراسة ، والذي يبين وجود علاقة ارتباط سالب وغير معنوى بين المتغير التابع DA (الاستحقاقات الاختيارية) والمتغير المستقل (تطبيق إدارة مخاطر ERM) فقد بلغ معامل الارتباط بينهما -0.146 ، وذلك عند مستوى معنوية 5% . كما يبين وجود علاقة موجبة ومعنوية بين المتغير التابع DA ومعدل دوران المخزون inventory turnover ، وتعديل القوائم المالية restatement ، ونسب التداول c.ratio ، حيث بلغ معاملات الارتباط 0.372 ، 0.223 ، 0.227 على التوالى ، وذلك عند مستوى معنوية (1% ، 5% ، 5%) على التوالى . كما يبين وجود علاقة ارتباط

جدول رقم (٨) اختبار الازدواج الخطى Multi-collinearity بين متغيرات الدراسة

VIF	TOL	المتغير
1.226	.815	ERM
1.434	.697	SIZE
1.328	.753	INVENTORY
1.165	.858	AUDIT
1.051	.951	RESTATEMENT
1.157	.864	MW
1.032	.969	C.RATIO
1.208	.828	ATURNOVER

(* عدد المشاهدات 108 مشاهدة)

جدول (٩) تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

النموذج M	مجموع المربعات SS	درجات الحرية df	متوسط المربعات MS	المحسوبة F	درجة المعنوية sig
الإنحدار	.525	8	.066	8.838	.000
البواقي	.734	99	.007		
المجموع	1.259	107			

(*) عدد المشاهدات ١٠٨ مشاهدة

يوضح معامل التحديد R^2 بالجدول رقم (١٠) أن تطبيق إدارة المخاطر ومتغيرات الرقابة الأخرى يفسران حوالي ٣٦.٩% من التغيرات في الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة الأرباح ، كما يتضح أن قيمة احتمال $(\beta 1)$ ERM ، والذي يمثل المتغير المستقل تساوى 0.034 أقل من مستوى المعنوية 5% مما يعنى معنوية هذا المتغير ، كما يتضح أن قيمة معامل $\beta 1$ يساوى 0.042 -مما يعنى وجود تأثير سلبى لتطبيق إدارة المخاطر على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية) مما يدل على صحة فرض البحث . كما يتضح ان قيمة احتمال $(\beta 2)$ SIZE ، والتي تمثل حجم الشركة كمتغير رقابى تساوى 0.003 أقل من مستوى المعنوية 5% مما يعنى معنوية هذا المتغير ، كما يتضح أن قيمة معامل $(\beta 2)$ تساوى - 0.021 ما يعنى وجود تأثير سلبى لحجم الشركة على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية) .

ويعرض الجدول رقم (٩) تحليل التباين ، حيث يتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية ٥% ، وبلغت قيمة F المحسوبة ٨.٨٣٨ . كما بلغ معامل التحديد المعدل R^2 36.9% ، وذلك يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي ٣٦.٩% من التغير فى إجمالي الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ، كما بلغ الخطأ المعيارى ٨.٦% فقط . كما يمكن حساب معامل التحديد R^2 من خلال قسمة متوسط مجموع مربعات الانحدار على مجموع المربعات = $\frac{.525}{1.259} = 41.7\%$ وبالتالي فإن النموذج يفسر ٤١.٧% من الاختلافات فى قيم المتغير التابع فى حين ٥٨.٣% من الاختلافات ناتجة عوامل أخرى منها الخطأ العشوائى .

جدول (١٠) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 ERM + \beta_2 SIZE + \beta_3 Inventory\ Turnover + \beta_4 Audit_t + \beta_5 Restatement + \beta_6 Material\ Weakness + \beta_7 Current\ Ratio + \beta_8 Asset\ Turnover + \epsilon_{jt}$$

درجة المعنوية sig	قيمة اختبار t	قيمة معاملات الإنحدار B	النموذج
.034	-2.155	-.042	(β1)
.003	-3.069	-.021	(β2)
.000	6.278	.281	(β3)
.184	1.338	.025	(β4)
.039	2.090	.049	(β5)
.002	-3.261	-.063	(β6)
.001	3.488	.021	(β7)
.053	-1.956	-.048	(β8)
		36.9%	R ² المعلة

(*) عدد المشاهدات ١٠٨ مشاهدة

كما يتضح ان قيمة احتمال (β5) Restatement، والتي تمثل الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية كمتغير رقابي تساوي ٠.٣٩ أقل من مستوى المعنوية ٥% مما يعني معنوية هذا المتغير، كما يتضح أن قيمة معامل (β5) تساوي ٠.٤٩. ما يعني وجود تأثير ايجابي لتعديل القوائم المالية على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية). كما يتضح ان قيمة احتمال (β6) MW، والتي تمثل الشركات التي تفصح عن ضعف فى الرقابة الداخلية كمتغير رقابي تساوي ٠.٠٠٢ أقل من مستوى المعنوية ٥% مما يعني معنوية هذا المتغير، كما يتضح أن قيمة معامل (β6) تساوي -٠.٦٣. ما يعني وجود تأثير سلبى

كما يتضح ان قيمة احتمال Inventory turnover (β3)، والتي تمثل معدل دوران المخزون كمتغير رقابي تساوي ٠.٠٠٠ أقل من مستوى المعنوية ٥% مما يعنى معنوية هذا المتغير، كما يتضح أن قيمة معامل (β3) تساوي ٠.٢٨١. ما يعنى وجود تأثير ايجابي لمعدل دوران المخزون على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية). كما يتضح ان قيمة احتمال (β4) Audit، والتي تمثل الشركات التي تتم مراجعة قوائمها المالية من خلال مكتب مراجعة دولى كمتغير رقابي تساوي ٠.١٨٤. أكبر من مستوى المعنوية ٥% مما يعنى عدم معنوية هذا المتغير، كما يتضح أن قيمة معامل (β4) تساوي ٠.٢٥. ما يعنى وجود تأثير ايجابي لهذا المتغير على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية).

دون أنواع المخاطر الأخرى. وتتاول العديد من الدراسات أثر التحفظ المحاسبي كألية من آليات إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية . وقد تباينت نتائج تلك الدراسات ، حيث توصل البعض إلى وجود أثر ايجابي للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية ، بينما توصل البعض الأخر إلى وجود اثر سلبى للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية .

كما ركز بعض الدراسات فى مجال **المراجعة** على أثر الرقابة الداخلية كألية لإدارة المخاطر على جودة الأرباح . وتوصلت تلك الدراسات إلى أن الضعف الجوهري فى الرقابة الداخلية يقلل من جودة الأرباح ، فى حين أن الإفصاح عن ذلك الضعف يحسن من جودة الأرباح .

وقد قام الباحث باختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح على عينة من ٣٦ شركة مساهمة مقيدة فى البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ . وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى لتطبيق إدارة المخاطر كألية داخلية لحوكمة الشركات على الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسى لجودة الأرباح ، حيث أن الشركات التى تطبق إدارة المخاطر تقل فيها الإستحقاقات الإختيارية ، وتزيد جودة الأرباح كمؤشر على جودة التقارير المالية . وبناء على تلك النتائج تم **قبول فرض البحث** بشأن وجود أثر ايجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح ، واتفقت نتائج الدراسة مع ما توصل إليه Brown et al.(2014). أما فيما يتعلق بالعلاقة بين متغيرات الرقابة وجودة الأرباح ،

للإفصاح عن ضعف فى الرقابة الداخلية على المتغير التابع (الاستحقاقات الإختيارية).

كما يتضح ان قيمة احتمال **Current ratio**($\beta 7$)، والتي تمثل نسبة التداول كمتغير رقابى تساوى ٠.٠٠١ . أقل من مستوى المعنوية 5% مما يعنى معنوية هذا المتغير ، كما يتضح أن قيمة معامل ($\beta 7$) تساوى 0.021. ما يعنى وجود تأثير ايجابي لنسبة التداول على المتغير التابع (الاستحقاقات الإختيارية). كما يتضح ان قيمة احتمال **Assets turnover** ($\beta 8$)، والتي تمثل معدل دوران الأصول كمتغير رقابى تساوى 0.053. تكاد تساوى مستوى المعنوية ٥% مما يعنى معنوية هذا المتغير ، كما يتضح أن قيمة معامل ($\beta 8$)تساوى ٠.٠٤٨. ما يعنى وجود تأثير سلبى لمعدل دوران الأصول على المتغير التابع (الاستحقاقات الإختيارية).

٤ - خلاصة البحث وتوصياته

توصل الباحث إلى أن معظم الدراسات فى مجال **المحاسبة المالية** ركز على الإفصاح عن المخاطر فى التقارير المالية للشركات بكافة أنواعها . وفى مصر يتم الإفصاح عن المخاطر لهذه الشركات فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، سواء بالنسبة لإدارة المخاطر المالية (خطر السوق ، وخطر الائتمان ، وخطر السيولة) ، أو إدارة مخاطر رأس المال للمحافظة على استمرارية الشركة فى المستقبل ، وإدارة المخاطر السياسية ، والاقتصادية ، والتنظيمية . وبالتالي يتم الإفصاح عن الأدوات المالية ومخاطرها فقط

أو من خلال البورصة المصرية ، أو هيئة الرقابة المالية المصرية لتفصح عن نظام الحوكمة فيها بما فيها لجنة المخاطر وعدد أعضائها ، وتكوينها ، وعدد اجتماعاتها، ... إلخ. مع ضرورة قيام البورصة المصرية بالإفصاح عن نظام الحوكمة للشركات المقيدة لديها تشمل أبعاد وقواعد الحوكمة سواء خصائص مجلس الإدارة ، أو خصائص لجنة المراجعة ، أو خصائص لجنة المخاطر ، أو خصائص هيكل الملكية ، إلخ. ولا بد أيضا من توسيع دائرة الأبحاث فى مصر لتتناول أثر تطبيق إدارة المخاطر على كفاءة سوق الأوراق المالية ، وكفاءة سوق الدين ، وجودة التقارير المالية سواء للمؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية.

مراجع البحث

أولا : المراجع العربية

- مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار " دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر
- نوفل ، حسن صبرى. ٢٠١٥ "إدارة المخاطر المصرفية" : مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، كلية التجارة جامعة بنى سويف ، العدد ٦٥٨ ، ص ٢٥-٢٩ .

أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوى وسلبى بين كل من حجم الشركة ، والإفصاح عن الضعف فى الرقابة الداخلية ، ومعدل دوران الأصول من ناحية ، والاستحقاقات الاختيارية كقياس عكسى لجودة الأرباح من ناحية أخرى . كما أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوى وإيجابى على كل من معدل دوران المخزون ، وتعديل القوائم المالية ، ونسبة التداول من ناحية ، والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسى لجودة الأرباح من ناحية أخرى. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابى وغير معنوى بين وجود مكتب مراجعة دولى من الأربعة الكبار والاستحقاقات الإختيارية .

وبعد أن تناول خلاصة البحث ونتائجه يوصى الباحث بضرورة قيام هيئة الرقابة المالية المصرية بوضع قواعد ملزمة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإنشاء لجنة مخاطر تابعة لمجلس الإدارة تقوم بمتابعة عملية إدارة المخاطر فى الشركة مع إلزام هذه الشركات بالإفصاح الإيجابى عن المخاطر التى تتعرض لها بتقرير منفصل كالتقرير الصادر من لجنة المراجعة بحيث يكون ذلك التقرير مكملا للتقارير المالية .

من ناحية أخرى يجب أن يكون هناك قاعدة بيانات لدى كل شركة عبر الانترنت،

ثانيا : المراجع الاجنبية

- 1) Abdelghany, K. (2005). Disclosure of market risk or accounting measures of risk: an empirical study. **Managerial Auditing Journal**, 20(8), 867-875.
- 2) Adams, A., S. Fries and R. Simnett. (2011). The journey towards integrative reporting. **Accountant's Digest** (May): Issue 558.
- 3) Agrawal, A. & Chadha, S. (2005). Corporate governance and accounting scandals. **Journal of Law and Economics**. 371-406.
- 4) Alipour,S;Rabiee,K; and lipour,M. (2013).Relations between unconditional and conditional accounting conservatism with bankruptcy risk in companies listed in Tehran stock exchange.**International Research Journal of Applied and Basic Sciences**. Vol 4 3649-3657.
- 5) Ashbaugh-Skaife, H., Collins, D. W., Kinney Jr, W. R., & LaFond, R. (2008). The effect of SOX internal control deficiencies and their remediation on accrual quality. **The Accounting Review**, 83(1), 217-250.
- 6) Ball, R. and L. Shivakumar .(2008). " Earnings quality at initial public offerings" **Journal of Accounting & Economics** 45 324–349.
- 7) Ball, R. and L. Shivakumar. (2005). "Earning quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness", **Journal of Accounting and Economics**, 39: 83-128.
- 8) Ballesta, P. & Meca, E. (2007). Ownership structure, discretionary accruals and the informativeness of earnings. **Corporate Governance: An International Review** 15, (4), 677-691
- 9) Balsam. Krishnan,J. and Yang,J. (2003). Auditor Industry Specialization and Earnings Quality **Auditing: A Journal of Practice & Theory**: September 2003, Vol. 22, No. 2, pp. 71-97.
- 10) Bandyopadhyay, S., Chen, C., Huang, A., & Jha, R. (2010). Accounting conservatism and the temporal trends in current earnings' ability to predict future cash flows versus future earnings: Evidence on the tradeoff between relevance and reliability. **Contemporary Accounting Research**, 27(2), 413-460.
- 11) Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. **Journal of Accounting & Economics**, 24(1), 3-37
- 12) Beasley, M., Pagach, D., and Warr, R. (2008). Information conveyed in hiring announcements of senior executives overseeing enterprise-wide risk management, **Journal of**

- Accounting, Auditing and Finance* 23(3): 311-332.
- 13) Biddle, G.; Ma, M.; and Song, F. (2013). The Risk management role of accounting conservatism for operating cash flows. Available at www.ssrn.com 1-46.
- 14) Brochet, F., Jagolinzer, A.; and Ried, E. (2013). Mandatory IFRS adoption and financial statement comparability. *Contemporary Accounting Research* V 30, Issue 4, pp 1373-1400.
- 15) Brown, N.; Pott, C.; and Womper, A. (2008). The effect of internal control regulation on earnings quality: Evidence from Germany. Available at [www. er-im.eur.nl](http://www.er-im.eur.nl)
- 16) Brown, N.; Pott, C.; and Womper, A. (2014). The effect of internal control and risk management regulation on earnings quality: Evidence from Germany. *J. Account. Public Policy*, 33, 1-31.
- 17) Burgstahler, D. C., L. Hail, and C. Leuz (2006). The importance of reporting incentives: Earnings management in European private and public firms. *The Accounting Review* 81(5), 983-1016.
- 18) Cabedo, J and Tirado, J. (2004) " The disclosure of risk in financial statements *Accounting Forum* , Vol.28, PP.181-200
- 19) Castanheira, N.; Rodrigues, L.; and Craig, R. (2010). Factors associated with the adoption of risk internal auditing. *Managerial Auditing Journal*. Vol 25 No 1 . 79-98.
- 20) Casualty Actuarial Society, (2003). Enterprise Risk Management Committee, "Overview of Enterprise Risk Management," Available at <http://www.casact.org/research/erm/overview.pdf> .
- 21) Chen H., Dong W., and Han H. (2013). The impact of internal control quality on the capital market's perception of earnings quality : Evidence from a comprehensive internal control index in China. **American Accounting Association Annual meeting and conference on teaching and learning in Accounting.**
- 22) Cohen J.; Krishnamoorthy, G.; and Wright, A. (2014). Enterprise risk management and the financial reporting process: The experience of audit committee members, CFO, and external auditors. Available at www.ssrn.com.
- 23) Collins, D. W., Maydew, E. L., & Weiss, I. S. (1997). Changes in the value-relevance of earnings and book values over the past forty years. *Journal of Accounting & Economics*, 24(1), 39-67.
- 24) COSO, (1992). Internal control – integrated framework .available at www.coso.org.

- 25) COSO,(2004) "Enterprise risk management – integrated framework," *Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission*, New York.
- 26) COSO,(2009). Strengthening Enterprise Risk Management for Strategic Advantage, available at <http://www.coso.org>,
- 27) COSO,(2013). "The updated COSO internal control framework" *Risk & Business Consulting. internal Audit*.
- 28) Dechow, P. M. (1994). Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. *Journal of accounting and economics*, 18(1), 3-42.
- 29) Dechow, P. M. and C. M. Schrand (2004). Earnings quality. *The Research Foundation of CFA Institute*. Available at <http://www.cfapubs.org/doi/pdf/10.2470/rf.v2004.n3.3927>.
- 30) Dechow, P. M. and I. D. Dichev (2002). The Quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *Accounting Review* 77, 35–59.
- 31) Dechow, Patricia, M., G. Sloan, Richard, and P. Sweeney, Amy (1995). Detecting earnings management. *Accounting Review* 70(2), 193–225.
- 32) Deumes, R.(2008). " Corporate risk reporting ", *Journal of Business Communication* , Vol.45 , No.2 , PP.120-157 .
- 33) Doyle,J;Ge,W; and McVa-y,S.- (2007).Accruals quality and internal control over financial reporting.*The Accounting Review*.vol 82. 1141-1170.
- 34) Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). *Statement of financial accounting concepts No. 8, conceptual framework for financial reporting*.
- 35) Gaio,C.(2009)."The relative importance of firm and country characteristics for earnings quality around the world. *European Accounting Review*.pp 693-739.
- 36) Gigler, F., Kanodia, C., Sapra, H., & Venugopalan, R. (2009). Accounting conservatism and the efficiency of debt contracts. *Journal of Accounting Research*, 47(3), 767-797.
- 37) Givoly, D. & Hayn, C.(2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of Accounting and Economics* 29, 287-320.

- 38) Gordon, L., Loeb, M., and Tseng, C. (2009). Enterprise risk management and firm performance: A contingency perspective, *Journal of Accounting and Public Policy* 28(4): 301-327.
- 39) Grace, M. F., Leverty, J. T., Phillips, R. D. and Shimpi, P. (2013), The value of investing in enterprise risk management. *Journal of Risk and Insurance*. doi: 10.1111/jori.12022.
- 40) Guay, W., & Verrecchia, R. (2006). Discussion of an economic framework for conservative accounting and bushman and piotroski (2006). *Journal of Accounting & Economics*, 42(1/2), 149-165.
- 41) Hamilton, J. Ruddock, C. Stokes, D. and Taylor, S. (2005). "Audit partner rotation, earnings quality and earnings conservatism" *Accounting and Audit Quality Research Program*. PP1-43.
- 42) Herly, M. (2015). Empirical studies of earnings quality. *Institut for Økonomi, Aarhus Universitet*. http://pure.au.dk/portal/fil-es/860761-77/MarieHerly_PhDthesis.pdf
- 43) Hermanson, H.M., (2000). An analysis of the demand for reporting on internal control. *Accounting Horizons* 14, 325-341.
- 44) Houqe, M., Ziji, T., Dunstan, K. and Karim, W. (2012) "The effect of IFRS adoption and investor protection on earnings quality around the world" *The international Journal Of Accounting* Volume 47, Issue 3. 333-355.
- 45) ICAEW, (1997) Financial reporting of risk: **Proposals for a statement of business risk**, London.
- 46) IFAC. (2011). Global survey on risk management and internal control results, analysis, and proposed next steps. *Published by the Professional Accountants in Business Committee*.
- 47) IIRC. (2011). Towards integrated reporting—communicating value in the 21st century.
- 48) Ismail, T. H., & Elbolok, R. (2011). Do conditional and unconditional conservatism impact earnings quality and stock prices in Egypt?. *Research Journal of Finance and Accounting*, 2(12), 7-22
- 49) ISO 31000. (2009). Risk management *principles and guideline ISO 31000*.
- 50) Jackson, S., & Liu, X. (2010). The allowance for uncollectible accounts, conservatism, and earnings management. *Journal of Accounting Research*, 48(3), 565-601.

- 51) Jansson ,A. Jonsson,R. and K-och,C. (2013),"Has the introduction of IFRS improved accounting q-uality ?A comparative study of five countries.Available at www.ssrn.com pp1-48.
- 52) Kaplan, R. S., & Mikes, A. (2012). Managing risks: a new framework, *Harvard Business Review*, Vol.9-0, No.6,48-54.
- 53) Khani S., Makarani F ., and Za-bihi A . Emamgholipour M .(2013). The relationship between accounting conservatism and bankruptcy risk: Evidence from Iran. *World of Science Journal*.v 1 pp 183-190..
- 54) Kim, M., & Kross, W. (2005). The ability of earnings to predict future operating cash flows has been increasing not decreasing. *Journal of Accounting Research*, 43(5), 753-780.
- 55) Kinney, W., (2000). Research opportunities in internal control q-uality and quality assurance. *A-uditing: A Journal of Practice & T-heory* 19 (Suppl.), 83–90.
- 56) Klai, N. and Omri, A.(2011) a. "Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Firms", *International Business Research*, Vol. 4, No. 1. 158-166
- 57) Kommunuri,J.,Jandug,L., and Ve-sty,G.(2014).Risk management , board effectiveness and firm value : Evidence from S& P/ ASX200 companies.*Available at www,ss-rn.com.*
- 58)Kordlouie,H. Mohammadi,F. Nagh-shineh,N. and Tozandejani ,M.- (201-4). Role of accounting conservat-ism on the quality of financial statem-ents". *International Journal of Bu-siness and Management*; vol 1 .129-139.
- 59)Korosec , B and Hovat , R ".(2005). Risk reporting in corpor-ate annual reports " *Economic and Business Review* , Vol.7 PP.217-284 .
- 60)Kousenidis, D. V., Ladas, A. C., & Negakis, C. I. (2009). Value rele-vance of conservative and non-conservative accounting inform-ation. *The international journal of accounting*, 44(3), 219-238.
- 61)Kravet, T., & Muslu, V. (2011). Informativeness of risk disclosures in corporate annual reports. *SSRN eLibrary*.
- 62)Lajili, K., & Zéghal, D. (2005). A content analysis of risk management disclosures in Canadian annual reports. *Canadian Journal of Ad-ministrative Sciences*, 22(2), 125.
- 63) Lev, B., & Zarowin, P. (1999). The boundaries of financial reporting

- and how to extend them (Digest Summary). *Journal of Accounting research*, 37(2), 353-385.
- 64) Linsely , P and Lawrence , M-.(2007). " Risk reporting by larg-est UK companies : Readability and lack of obfuscation " *Ac-counting , Auditing and Acco-untability Journal* , Vol.20. PP. 620 -642 .
- 65)Linsley, P. M., Shrives, P. J., and Crumpton, M. (2006). Risk disclosure: An exploratory study of UK and Canadian banks. *Journal of Banking Regulation*, 7(3), 268-282 .
- 66)Mark, M . Rebecca,T . (2010). Corporate governance and The quality Of financial disclosures. *International Business & Economics Research Journal* pp 103-110.
- 67)McNally , S and Tophof-f,V.(2-014).L-everaging effective risk management and internal control.*Str-ategic Finance*.pp 29-36.
- 68)Meier, H. H., Tomaszewski, S. G., & Tobing, R. (1995). Political risk assessment and disclosure in annual financial reports: The case of the Persian gulf war. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 4(1), 49-68.
- 69)Moradzadehfard ,M;Lotfi,M; and Fathi,M.(2011).The effect of conservative accounting on reducing the stock price crash risk (Case study: Companies listed in Tehran Stock Exchange) *Middle-East Journal of Scientific Research* 10.743-748.
- 70)Paananen ,M.(2008)."The IFRS adoption's effect on accounting quality in SwedenMari . *Available at www.ssrn.com* pp 1-27.
- 71) agach, D., and Warr, R. (2010). The Effects of enterprise risk m-an-agement on firm performance,W-orking Paper, *North Carolina State Univ-ersity, Raleigh*. SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1155218> o-r <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1155218>.
- 72)Paiva c. and Lourenço , (2010): determinants of accounting quality: empirical evidence from the European union after IFRS adoption.isa-bel.lo-urenco@iscte.pt. pp 1-19.
- 73)Rajab, B., & Handley-Schachler, M. (2009). Corporate risk disclosure by UK firms: trends and determinants. *World Review of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development*, 5(3), 224-243.
- 74)Ruch, G. W., & Taylor, G. K. (2014). The Effects of accounting conservatism on financial statements and financial statement users: A review of the literature. *Available at SSRN 1931732*.
- 75)Saeidi, P., Sofian, S., & Rasid, S. Z. B. A. (2014). A proposed model of the relationship between enterprise risk management and firm perfo-

- rmance. *International Journal of Information Processing and Management*, 5(2), 70.
- Schipper, K. and L. Vincent, (20-03), Earning quality. *Accounting Horizons*, 17 (Supplement): 79-110.
- 76) Schneider, G. P., Sheikh, A., & Simone, K. A. (2011). Holistic risk management: An expanded role for internal auditors. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 16(1), 25.
- 77) Soderstrom, N.; Sun, K. (2007). "IFRS adoption and accounting quality : A Review *European Accounting Review*. vol 16 ,Issue 16 pp 675-702.
- 78) Song, G ; Kemp, S. (2013). Does the existence of an enterprise risk management (ERM) program influence the existence of material weakness in internal control over financial reporting? *Global Association of Risk Professionals*. pp 1-39.
- 79) Tahir, I. M., and Razali, A. R. (2011). The relationship between enterprise risk management and firm value: Evidence from Malaysian public listed companies, *International Journal of Economics and Management Sciences* 1(2): 32-41.
- 80) Thuelin , E., Henneron , S and Tourn , P. (2006). " Risk regulation and financial disclosure : An investigation based on corporate communication in French traded companies *Corporate Communications*, Vol.11. PP.303-331 .
- 81) Xio Wang and Min . (2011). The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective China" *Journal of Accounting Research* 4, 167-196.

